الإمام الحاكم النيسابوري

(٣٢٥ - ٤٠٥ هـ)

وكتابُهُ (المستدرك)

مع العناية بكتاب التفسير منه

الدكتور عادل حسن علي

كلية التربية - جامعة عين شمس

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

الإمام الحاكم النيسابورى
وكتابه «المستدرك»
مع العناية بكتاب التفسير منه
د. عادل حسن على

الطبعـــة الأولى
(طبعة مؤسسة المختار الأولى)
١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

جميع حقوق الطبع محفوظة

رقم الايداع	٢٠٠٣ / ٧٤٤٥
I.S.B.N الترقيم الدولي	977 - 5283 - 93 - 0

مؤسسة المختار
للنشـــر والتـوزيـــع

القاهرة : ٦٥ شارع النزهة ـ مصر الجديدة
تليفون : ٢٩٠١٥٨٣

الإمام الحاكم النيسابوري

(٣٢٥ - ٤٠٥هـ)

وكتابُهُ (المستدرك)

مع العناية بكتاب التفسير منه

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد

فإن الله تعالى أنزل كتابه المجيد هداية للعالمين، وجعله إماما لمن أراد أن يصل إلى رضوان الله عز وجل، كما جعله مصدقًا لما قبله من كتب الهداية الإلهية المنزلة على رسل الله السابقين، فكان خير ختام لها؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقد أمر الله تعالى بالتدبر فى هذا الكتاب الكريم والتفكر فيه؛ للوصول إلى الهدايات الربانية للإنسان، سواء فى حياته الفردية أوالجماعية؛ قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

ولاشك أن هذه المهمة تحتاج إلى معارف متنوعة وعلوم شتى، يأتى فى مقدمتها معرفة الأحاديث النبوية وآثار الصحابة المروية فى تفسير القرآن الكريم؛ إذ مما لا ريب فيه أن النبى ﷺ هوأعلم الناس بمراد الله فى كتابه؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. كما أن صحابته الكرام ـ رضى الله عنهم ـ أعلم الناس من بعده بمعانى القرآن العظيم؛ إذ هم الذين عايشوا نزوله، وتربوا على مائدته على يد النبى ﷺ، بالإضافة إلى أنهم أهل اللسان العربى وأعلم الناس به.

لكن الحديث النبوى منه الصحيح ومنه غير الصحيح، وكذلك المروى عن الصحابة.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة الأحاديث النبوية والآثار الصحابية المروية فى التفسير؛ وصولاً إلى تمحيصها، وتخليص صحيحها من سقيمها؛ حتى يكون تدبر القرآن قائما ـ من ناحية الروايات المأثورة ـ على قواعد راسخة وأركان متينة.

وغنى عن البيان أن تلك الدراسة المعنية لابد أن تكون وفق المنهج المعمول به فى دراسة الحديث الشريف الذى أبدعه علماء الأمة، وهوالمنهج القائم على كلا الساقين: دراسة الإسناد ودراسة المتن.

والحاكم أبوعبد الله النيسابورى من حفاظ الحديث الذين خصصوا مساحة للتفسير فى مصنفاتهم المعنية بالرواية، وذلك فى كتابه الكبير: «المستدرك على الصحيحين». وقد كان له منهج واضح القسمات إلى حد كبير، سار عليه فى هذا الكتاب الذى اقتربت رواياته من تسعة آلاف رواية، المكرر منها ليس بالكثير.

غير أن مما يؤسف له أن هذا الكتاب، ولأسباب متعددة متباينة، لم يحظ بدراسة تليق به بحيث تفصل بين الصحيح وغيره؛ وبالتالى فإن كتاب التفسير الذى هو قطعة من «المستدرك» لم يحظ بالدراسة ذاتها، بل أطلقت الأحكام على «المستدرك» إطلاقا شابه شىء من القصور أحيانا، والخطأ أحيانا أخرى.

وعلى نفس السبيل، ولنفس الأسباب، لم يحظ منهج الحاكم فى «المستدرك» بدراسة متأنية تستقرئ أحكامه فيه، وتجمع أقواله المتناثرة خلاله، حتى يتبين المنهج الذى سار عليه؛ فكان ذلك سببا فى إرث آخر تمثل فى إحجام العلماء عن دراسة الكتاب وصاحبه الدراسة اللائقة.

من كل ما سبق تتضح أهمية موضوع هذا الكتاب الذى أقدم له، وسبب اختيارى إياه.

* * *

أما الدراسات السابقة فهى قليلة جدا فى الجانب البحثى، وتكاد تكون منعدمة فى جانب التخريج والتوثيق، وقد أثبت ما علمته من ذلك فى المبحث الرابع من الفصل الثانى من الباب الأول.

وأشير فى هذا المقام إلى واحدة من تلك الدراسات، وهى رسالة «الحاكم النيسابورى وكتابه المستدرك على الصحيحين» للشيخ الدكتور محمود أحمد ميرة، وهو رسالته للعالمية عام ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

هذه الرسالة رائدة فى مجالها، فيها جهد ضخم، واستيعاب كبير، لكنها لا تسلم من مؤاخذات، سواء فى المنهج أوفى النتائج، إلى جانب أنها كانت دراسة وصفية إلى حد كبير، ومن أهم هذه المؤاخذات، فيما نحن بصدده، أن فضيلة الدكتور كان فى بعض

المباحث المهمة، مثل شرط الشيخين وغيره، يعتمد النقل عن الأئمة المتقدمين دون الاستفادة بالجهد الذى قام به فى استقراء الكتاب واستيعاب ما فيه.

ومن الواضح أن هذه الدراسة تختلف عما نحن بصدده؛ إذ لم تنصب على دراسة كتاب التفسير من «المستدرك» على وجه الخصوص، وهومجال هذه الكتاب التى أقدم له.

* * *

وتفسير القرآن الكريم يشمل مجالات معرفية متعددة؛ نظرا لشمول ما يتعامل معه، وهوالقرآن الكريم، لذلك يأتى فى أحاديث التفسير وآثاره ما يتصل بجوانب العقيدة والفقه والزهد والتاريخ وغيرها؛ لذلك تأتى صعوبة تخريج هذه الأحاديث والآثار ؛ إذ يتطلب هذا التاريخ اطلاعا واسعا وإحاطة كبيرة بالكتب المصنفة على منهج الرواية فى كل هذه الجوانب السابقة.

هذا من ناحية التخريج الذى كان الأصل فى نتائج قسم كبير من هذا الكتاب.

ومن ناحية الدراسة فإن قلة الدراسات السابقة ، وإطلاق الأحكام التى أشرت إليه قبل قليل، إلى جانب صعوبة المنهج الاستقرائى للوصول إلى نتائج تقترب من الصواب، كل ذلك مما يصعب على الباحث مهمته، فإذا أضيف إلى ذلك قلة البضاعة كانت الصعوبة أكبر والمهمة أشق.

وعلى الرغم من هذا فإنى ـ مستعينا بالله تعالى ـ لم أبخل بجهد أو مال أو وقت فى سبيل التغلب على هذه الصعوبات، وتجاوز هذه المشاق، لإتمام هذه العمل بصورة أرجو أن تكون نافعة ـ إن شاء الله ـ.

وقد انقسم بعد هذه المقدمة إلى بابين:

الباب الأول: الحاكم وكتابه «المستدرك»: واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: الحاكم النيسابورى: تناولت فيه ترجمة موجزة للحاكم، وشمل المباحث التالية: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، طلبه للعلم ورحلاته فى سبيله، شيوخه، تلاميذه، مصنفاته، منزلته وثناء العلماء عليه، وفاته، اتهامه بالتشيع.

وقد تجاوزت حد الإيجاز قليلا فى مبحث مصنفاته لتحرير بعض المسائل.

الفصل الثانى: كتاب «المستدرك على الصحيحين»: تناولت فيه بإيجاز أيضًا أهم المباحث التى تتصل بالكتاب، وهى: الاستدراك فى اللغة والاصطلاح، الكلام عن

«المستدرك» للحاكم، اهتمام العلماء بكتاب «المستدرك»، نقد «المستدرك»، تصحيحات الحاكم فى «المستدرك»، مخطوطات «المستدرك» ومطبوعاته.

الباب الثانى: كتاب التفسير من «المستدرك»، وقد شمل أربعة فصول:

الفصل الأول: كتاب التفسير ـ عرض وتحليل: تناولت فيه بالعرض أقسام الكتاب الرئيسية، ومنهج الحاكم فيه سواء من حيث اختيار الأحاديث التى رواها أوترتيبها.

الفصل الثانى: موارد الحاكم فى كتاب التفسير: تناولت فيه ما استطعت الوصول إليه من ذلك، وقد شمل الكتب التى توصلت إلى عناوينها ، ومنها كتب تفسير ومسانيد وسنن وجوامع ومصنفات وغيرها، والكتب التى لم أعرفها على وجه الدقة.

الفصل الثالث: شيوخ الحاكم فى كتاب التفسير: تناولت فيه تراجم موجزة للشيوخ الذين روى عنهم الحاكم فى كتاب التفسير من «المستدرك» مرتبين ترتيبًا هجائيًا.

الفصل الرابع: الأصول التى بنى عليها الحاكم «المستدرك» وأثرها فى كتاب التفسير منه: واشتمل على ثلاثة مباحث: معنى شرط الشيخين، وزيادة الثقة، وتفسير الصحابى، وعرضت فى كل منها مذاهب العلماء فى ذلك، ومذهب الحاكم من خلال استقراء كتبه ومصنفاته المختلفة بالإضافة إلى «المستدرك»، وبينت أثر ذلك فى كتاب التفسير.

وأنبه القارئ الكريم إلى أن الأرقام التى يجدها عند الإحالة إلى كتاب التفسير من «المستدرك» هى فى الأصل ترقيم كاتب هذه السطور، ويمكن إن كان بين يدى القارئ طبعة مرقمة من «المستدرك» أن يعتمد عليها؛ شرط أن تكون ذات ترقيمين: عام لأحاديث «المستدرك» كلها، وخاص لأحاديث كل كتاب منه.

وقد كان هذا الكتاب ـ فى الأصل ـ جزءًا من رسالتى للدكتوراه ، والتى كان عنوانها «كتاب التفسير من مستدرك الحاكم ـ دراسة وتوثيق» ، وقد أفردت الدراسة فى هذا الكتاب؛ وقد اقتضانى ذلك تعديل بعض الهوامش، كما ألزمنى إضافة الفصل الثالث من الباب الثانى، وهو الذى كانت مادته جزءًا من ملحق التراجم فى آخر الرسالة.

والله ـ تعالى ـ أسأل أن ينفع بهذا الكتاب طلبة العلم بعامة، وطلاب الحديث بخاصة، كما أسأله ـ سبحانه ـ أن يجعله ذخرًا لى يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الفقير إلى الله تعالى

عادل حسن على

الباب الأول

الحاكم وكتابه «المستدرك»

الفصل الأول
الحاكم النيسابوري(*)

ـ اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدَوَيْه بن نعيم بن الحكم[1]، أبوعبد الله، الضبى، الطهمانى، النيسابورى، الشافعى، الأشعرى.

والضبى: نسبة إلى جد جدته، وهوعيسى بن عبد الرحمن الضبى[2].

والطهمانى: نسبة إلى إبراهيم بن طهمان، فإن عيسى بن عبد الرحمن الضبى أمه هى: منوية بنت إبراهيم بن طهمان[3].

والنيسابورى: نسبة إلى نيسابور التى كان بها مولده ووفاته.

(*) انظر ترجمته فى: الإرشاد للخليلى ٣/ ٨٥١، والمنتخب من السياق ١٥، وتاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣، والأنساب ١/ ٤٣٢، وتبيين كذب المفترى ٢٧٧، والمنتظم ٧/ ٢٧٤، واللباب ١/ ١٦٢، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/ ١٩٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، والمختصر فى أخبار البشر ٢/ ١٥١، وطبقات الشافعية للإسنوى ١/ ١٩٥، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩، وميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٨، والعبر ٣/ ٩١، ودول الإسلام ٢٤٣، والوافى بالوفيات ٣/ ٣٢٠، ومرآة الجنان ٣/ ١٤، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى ٤/ ١٥٥، والبداية والنهاية ١١/ ٣٥٥، وغاية النهاية ٢/ ١٨٤، والوفيات لابن قنفذ ٢٢٩، ولسان الميزان ٥/ ٢٦٣، والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٣٨، وفيض القدير ١/ ٣٩، وشذرات الذهب ٣/ ١٧٦، وكشف الظنون ٢/ ١٦٧٢، وهدية العارفين ٢/ ٥٩، والرسالة المستطرفة ٢١، والأعلام ٦/ ٢٢٧، ومعجم المؤلفين ١٠/ ٢٣٨، وتاريخ التراث العربى ١/ ٣٦٧. وانظر أيضًا: الحاكم النيسابورى لمحمود ميرة ٢٧ ـ ١٩٤.

(١) ذُكر نسبه كاملاً هكذا فى: تاريخ بغداد، والأنساب، وتبيين كذب المفترى، والمنتظم، والسير، والوافى بالوفيات، وطبقات السبكى، والبداية، ومعجم المؤلفين من المصادر السابقة بالهامش السابق.

(٢) انظر: «المنتخب من السياق» ١٦، و«السير» ١٧/ ١٦٩، و«التذكرة» ٣/ ١٠٤٣.

(٣) انظر: «المنتخب من السياق» ١٦، و«الأنساب» ٤/ ٨٨، و«اللباب» ٢/ ٩٤، و«السير» ١٧/ ١٦٩، و«التذكرة» ٣/ ١٤٠٣.

والشافعى: نسبة إلى مذهب الإمام الشافعى، وقد ترجمه غير واحد فى طبقات الشافعية[1].

والأشعرى: أى فى العقيدة، وقد ترجمه الحافظ ابن عساكر فى عداد الأشاعرة فى كتابه «تبيين كذب المفترى»[2]، وأشار إلى ذلك السبكى[3].

لقب بالحاكم[4]؛ لتوليه القضاء.

وعرف بابن البيِّع[5]، وقال بعضهم: ابن البيَّاع[6].

* * *

---

(١) انظر كتب طبقات الشافعية فى مصادر ترجمته.

(٢) كما سبق فى مصادر ترجمته.

(٣) فى «طبقاته» ٤/ ١٦٤.

(٤) أطبق على ذلك كل من ترجم له، وشذ صاحب «المختصر فى أخبار البشر»، فقال: (.. الحافظ محمد بن عبدالله بن محمد... المعروف بابن الحاكم.. وإنما عرف أبوه بالحاكم؛ لأنه تولى القضاء بنيسابور)، وهذا خطأ لا يلتفت إليه، من وجهين:

الأول: لم يذكر أحد ممن ترجموا للحاكم أنه عرف بابن الحاكم، بل لم يتابعه على ذلك أحد.

والآخر: لم يعرف أن أباه تولى قضاء نيسابور، بل إنه ـ أى الحاكم محمد بن عبدالله ـ هو الذى تقلد القضاء، ولكن قضاء نسا سنة ٣٥٩. (انظر: «تبيين كذب المفترى» ٢٢٩، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٤/ ١٥٨).

(٥) ذكر ذلك غير واحد ممن ترجموا له. وقال السمعانى ـ فى «الأنساب» ١/ ٤٣٢ ـ: (البيع ـ بفتح الباء الموحدة، وكسر الياء المشددة آخر الحروف، وفى آخرها العين المهملة: ـ هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط فى الخانات بين البائع والمشترى من التجار للأمتعة. واشتهر بهذه النسبة الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه.. المعروف بابن البيع).

وانظر أيضًا: «تبيين كذب المفترى» ٢٢٩، و«اللباب» ١/ ١٦٢، و«السير» ١٧/ ١٧١.

(٦) قال ابن حجر ـ فى «تبصير المنتبه» ١/ ١٨٧ ـ: (البياع: ظاهر. ومنهم:...، ويقوله شيخ الإسلام الهروى إذا روى عن الحاكم؛ لأن الحاكم يقال له: ابن البيع؛ وكذا قاله عبدالغنى بن سعيد فى روايته عنه بالإجازة). ونقل الزبيدى عن ابن حجر هذا الكلام فى «تاج العروس» ٢٠/ ٣٦٨.

قلت: والمعول عليه هو ما ذكره الجمع الغفير ممن ترجموا للحاكم أنه معروف بابن البيع، والأمر ـ على أية حال ـ قريب.

ـ مولده ونشأته:

ولد الحاكم فى يوم الاثنين[1]، ثالث شهر ربيع الأول[2]، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[3]، بنيسابور[4].

وقد كان لبيئة الحاكم الواسعة: نيسابور، ولبيئته الضيقة: بيته، أثرهما فى تكوين الحاكم العلمى منذ نعومة أظفاره.

أما عن نيسابور:

فقد تبوأت فى القرن الرابع الهجرى، الذى عاش فيه الحاكم، مكانة مرموقة بين بلدان العالم الإسلامى بعامة، والجزء الشرقى منه بخاصة.

وقد بدأت إرهاصات هذه المكانة السامية لنيسابور فى القرن الثالث، إذ أنجبت الإمام مسلمًا صاحب «الصحيح» (ت ٢٦١)، كما رحل إليها وحدث بها الإمام البخارى (ت ٢٥٦).

فلما أهل القرن الرابع الهجرى على نيسابور علا نجمها، وانتشر صيتها، وامتلأت بالعلماء والمحدثين، ويكفى أن الحاكم ـ كما سيأتى ـ سمع فيها من ألف شيخ نيسابورى، كما يحدث هو عن نفسه.

وقد ساعد على ذلك، بالإضافة إلى إقبال النيسابوريين أنفسهم على الحديث وحبهم العلم، أمران:

الأول: تشجيع الأمراء السامانيين الذين حكموا نيسابور حقبة طويلة من هذا القرن[5]، وتشجيعهم للعلم[6].

والآخر: انتشار المدارس الحديثية؛ مثل مدرسة ابن فورك، ومدرسة أبى إسحاق الأسفراينى ومدرسة أبى إسحاق الصبغى شيخ الحاكم، وغيرهما[7].

---

(١) «تبيين كذب المفترى» ٢٢٧، و«السير» ١٧/ ١٦٣، و«الوافى» ٣/ ٣٢٠، وفى المصدر الأول: (مولده صبيحة يوم الاثنين الثالث من شهر ربيع الأول).

(٢) المصادر نفسها فى الهامش السابق، و«طبقات الشافعية» للسبكى ٤/ ١٥٦، وقال: (ولد صبيحة الثالث من شهر ربيع الأول). وفى بعض المصادر الأخرى ذكر الشهر دون تحديد اليوم.

(٣)و(٤) هكذا عند كل من ترجم له وتعرض لسنة مولده، ومكان مولده.

(٥)و(٦) انظر: «الحاكم النيسابورى» ٢١ ـ ٢٦.

(٧) ذكرها السبكى فى مواضع متفرقة من «طبقاته»؛ انظر «الحاكم النيسابورى» ١٦ ـ ١٧.

ولذلك قصدها أئمة الحديث فى ذلك الوقت للإملاء والتحديث، فقد رحل إليها الإمام ابن حبان (ت ٣٥٤)، ودخلها سنة ٣٣٤، وأملى بها وحدث، كما سيأتى.

هذا بإيجاز عن بيئة الحاكم الأرحب التى ولد فيها ونشأ، فماذا عن بيته ؟

لقد نشأ الحاكم فى بيت علم؛ قال عبد الغافر بن إسماعيل النيسابورى: (بيته بيت الصلاح والورع والتأذين فى الإسلام)[١].

ويبدو أن أباه كان له مشاركة فى طلب العلم، مع اشتغاله بالتأذين طويلا، حتى لقبه ابنه الحاكم فى ترجمته إياه فى « تاريخه » بالمؤذن[٢]، فقد رأى الإمام مسلما صاحب «الصحيح» [٣]، وروى عنه، وعن عبد الله بن الإمام أحمد ، وابن خزيمة، وغيرهم [٤].

وقد روى الحاكم عن أبيه [٥]، وإن لم تقع روايته عنه فى « المستدرك » [٦]، كما ترجم له فى « تاريخه » فى سياق شيوخه الذين سمع منهم [٧]، ويبدو أنها كانت ترجمة لا بأس بها؛ إذ قال عبد الغافر بن إسماعيل مؤرخ نيسابور بعد الحاكم متحدثا عن الحاكم: (وقد ذكر أباه فى: « تاريخه »؛ فأغنى عن إعادته) [٨].

كما يبدو أيضا أن خال الحاكم كان له اشتغال بالعلم، أو على الأقل كان محبا للعلم والعلماء؛ فقد ذكر من ترجموا للحاكم أنه طلب الحديث صغيراً، وكان أول سماعه سنة ٣٣٠ [٩] ، وعمره حينئذ لم يتجاوز تسع سنوات، وكان ذلك ـ كما قالوا ـ باعتناء أبيه وخاله [١٠].

* * *

---

(١) نقلها الذهبى فى «السير» ١٧/ ١٦٩، و«التذكرة» ٣/ ١٠٤٣، وهى فى «المنتخب من السياق» ١٦، دون قوله: (فى الإسلام).

(٢) انظر : « مختصر تاريخ نيسابور » ٩١ .

(٣) انظر : « السير » ١٧/ ١٦٣ .

(٤) انظر : « البداية والنهاية » ١١/ ٢٢٠ .

(٥) انظر : « السير » ١٧/ ١٦٣ ، و « التذكرة » ٣/ ١٠٣٩ .

(٦) انظر إحصاء شيوخه الذين روى عنهم فى « المستدرك » فى : « الحاكم النيسابورى » ٩٤ ـ ١٠٣ ، إذ ليس فيهم .

(٧) وقعت ترجمته مختصرة جدّا فى « مختصر تاريخ نيسابور » ٩١ .

(٨) نقل هذه الكلمة الذهبى فى « السير » ١٧/ ١٦٣ ، ولم أجدها فى « المنتخب من السياق » .

(٩) انظر : « تاريخ بغداد » ٥/ ٤٧٣ ، و « الأنساب » ٢/ ٤٠٢ ، و « المنتظم » ٧/ ٢٧٤ ، و « السير » ١٧/ ١٦٣، و « التذكرة ٣/ ١٠٣٩ ، و « الوافى » ٣/ ٣٢٠ ، و « طبقات السبكى » ٤/ ١٥٦ ، و « والبداية والنهاية » ١١/ ٣٥٥ .

(١٠) ذكر ذلك من المصادر السابقة : « السير » و « التذكرة » و « طبقات السبكى » ، واقتصر الصفدى فى «الوافى» على ذكر أبيه فقط .

ـ طلبه العلم ورحلاته فى سبيله:

كان لكل من هاتين البيـتين أثرهما الكبير فى دفع الحاكم منذ حـداثته على الإقبال على طلب العلم، وشغفه به صـغيرا، ثم انكبابه عليه ورحلاته الطويلة فى سبـيله، بما فيها من نصب ومشقة، والاستخفاف بهذا النصب وتلك المشقة، حتى صار علمًا من أعلام الحديث فى زمنه، وفى العصور التى تلته إلى يومنا هذا.

وقد مضى قريبا أن أباه وخاله أسمـعاه، وسنه لم يتجاوز التاسعة، وأغلب الظن ـ والله أعلم ـ أن أباه قد أسمعه مروياته عمن يروى عنهم، وقد سبق أنه يروى عن أئمة كبار، ثم دفعا به إلى حلقات الدرس ومجالس السماع.

فتابع الحـاكم طلبه العلم فى هذه السن المبكرة، ولم تثنه طفولته ومـا تغرى به من اللهو واللعب، والدعة والكسل عن الجد، عن الانكباب على طلب الحـديث، وحضور مجالس علمائه، حـتى لقد استـملى على ابن حبان سنة ٣٣٤، وهوابن ثلاث عـشرة سنة[١]، قال الحاكم عن ذلك متحدثا عن ابن حـبان: (ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين [أى: وثلاثمائة]، وحضرناه يوم جمعة بعد الصلاة، فلما سألناه الحديث نظر إلى الناس، وأنا أصغرهم سنا، فقال: استمل ،فقلت: نعم، فاستمليت) [٢].

ولم تقنع همة الحاكم بهذا، بل تابع التلقى عن مشـايخ نيسابور، حتى كاد لا يذر منهم أحداً إلا أخذ عنه، وسمع منه [٣].

ثم لم تقنع همتـه بذلك أيضا، فرحـل فى طلب العلم، كما هى عـادة طلاب الحديث قديما ممـن كانوا يتوقـون إلى مجـالسة الشـيوخ، ومـشافـهة الأئمة فـى شتى بقاع الـعالم الإسلامى، مهما نأت بهم الديار، أو تفرقت بهم السبل [٤].

---

(١) انظر : « السير » ١٧/ ١٦٣ ، و«طبقات السبكى» ٤/ ١٥٦ .

واستمليتـه الكتاب : سألته أن يمليه علىّ . (« اللسان » : ملا ــ ٦/ ٤٢٧٣) . والاسـتملاء على المحدث : اتخاذ المحدث حـال التحديث من يبلغ عنه الإملاء إلى مَـنْ بَعُد فى الحلقة . وقد عقـد الخطيب فى « الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع » بابًا لاتخاذ المستملى ــ ٢/ ٧٩ ــ ذكر فيه ما ينبغى عليه وآدابه ، ونحو ذلك.

(٢) نقل ذلك السمعانى فى « الأنساب » ١/ ٣٤٩ .

(٣) بلغ شيوخه النيسابوريون نحواً من ألف ، كما سيأتى .

(٤) ألف فى ذلك الخطيب البغدادى كتابه : « الرحلة فى طلب الحديث » ، وهو مطبوع .

وقد أجمع المؤرخون على أن الحكم كانت له رحلتان إلى العراق والحجاز.

الرحلة الأولى: كانت سنة ٣٤١ [١]، وللحاكم من العمر عشرون سنة فحسب؛ مما يلقى ضوءا على ما كان يتمتع به الحاكم من همة عالية متوثبة، لا تقنع من العلم إلا بذروته السامقة.

والرحلة الثانية: كانت سنة ٣٦٨ [٢] ,وقد تجاوز الخامسة والأربعين من عمره؛ مما يلقى ضوءا آخر على نهمه العلمى ـ إن صح التعبير ـ.

ولم يكتف الحاكم فى هذه الرحلة الثانية بالسماع من الشيوخ والكتابة عنهم فحسب، بل ذاكرهم وناظرهم ، وعقدت له مجالس الإملاء والتحديث، فاستفاد وأفاد؛ يقول الخليلى: (وله إلى العراق والحجاز رحلتان، ارتحل إليها سنة ثمان وستين فى الرحلة الثانية، وذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضا، وناظر الدارقطنى فرضيه) [٣].

ويبدو أن بداية هذه الرحلة كان سنة ٣٦٧، إذ ذهب أولا إلى العراق، ثم ذهب إلى مكة حاجّا، وأراد أن يلقى أبا مسلم البغدادى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مهران؛ طلبا للإسناد العالى، لكنه لم يظفر به فى مكة، ثم لقيه فى طريق عودته ببغداد.

ويقول الحاكم : (صار الدارقطنى أوحد عصره فى الحفظ والفهم والورع، وإماما فى القراء والنحويين، وأقمت فى سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا، فصادفته فوق ما وصف لى) [٤].

ويقول ـ متحدثا عن أبى مسلم البغدادى ـ: (فحججت سنة سبع وستين، وعندى أنه

---

(١) انظر : «السير» ١٧/ ١٦٣ ، و«التذكرة» ٣/ ١٠٣٩، و«الوافى» ٣/ ٣٢٠، و«طبقات السبكى» ٤/ ١٥٦، ويعبر فى بعض المصادر عن هذه الرحلة بأن الحاكم ورد بغداد قديمًا؛ انظر: «تاريخ بغداد» ٥/ ٤٧٣ ــ ٤٧٤، و«المنتظم» ٥/ ٢٧٤ .

(٢) كذا قال الخليلى فى «الإرشاد» ٣/ ٨٥٢، ونقل عنه الذهبى فى «السير» ١٧/ ١٦٦ بإسناده إليه، وكذلك السبكى فى «طبقاته» ٤/ ١٥٨ ، لكنه قال: (. . سنة ثمان وثلاثين)؛ وهو خطأ واضح؛ إذ الرحلة الأولى كانت سنة ٣٤١، فأنى تكون الثانية سنة ٣٣٨ !

وقد ذكر بعض المؤرخين تاريخًا آخر لهذه الرحلة ؛ فذكر ابن خلكان فى « الوفيات » ٤/ ٢٨١ أن الرحلة الثانية كانت سنة ستين وثلاثمائة ، وكذلك فعل الخوانسارى فى « روضات الجنات » ٦٨٦ ، فالله أعلم .

(٣) «الإرشاد» ٣/ ٨٥٢ .

(٤) « تذكرة الحفاظ » ٣/ ٩٩١ ــ ٩٩٢ ، ونحوه فى « السير » ١٦/ ٤٥٢ .

بمكة، فقالوا: هوببغداد، فاستوحشت من ذلك، وتطلبته...)، ثم ذكر قصة طولية فيها أنه لقيه، وذاكره، وجالسه مرارًا ببغداد ثم تواعدا على اللقاء فى موسم الحج سنة ٣٦٨هـ[١].

ويروى ابن عساكر بإسناده إلى أبى حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم الحافظ العبدوى أنه قال من سياق كلام طويل عن الحاكم: (.. أملى بما وراء النهر سنة خمس وخمسين، وبالعراق سنة سبع وستين) [٢].

ويقول الخطيب: (ورد بغداد فى شبيبته، فكتب بها عن أبى عمرو بن السماك، وأحمد ابن سلمان النجاد، وأبى سهل بن زياد، ودعلج بن أحمد، ونحوهم من الشيوخ، ثم وردها وقد علت سنه، فحدث بها عن أبى العباس الأصم، وأبى عبد الله بن الأخرم، وأبى على الحافظ، ومحمد بن صالح بن هانئ، وغيرهم من شيوخ خراسان) [٣].

ويلاحظ ههنا أمران:

أولهما: أن الحاكم فى رحلتيه هاتين كان يعرج على حواضر العالم الإسلامى فى طريقه إلى كل من بغداد ومكة، فيسمع من شيوخها وأئمتها.

وثانيهما: أن هاتين الرحلتين كانتا أكبر رحلاته وأطولها، لذلك شُهرا عنه، لكن هذا لا يمنع من أن تكون له رحلات أخرى قصيرة المدة، قصيرة المسافات، لم تشتهر اشتهار الرحلتين المذكورتين.

يدل على هذا وذاك كثرة شيوخه من بقاع مختلفة وأماكن متعددة، مثل خراسان، ومرو، وهمذان، وبخارى، والرى، وغيرها [٤]؛ ويقول ابن كثير: (سمع الكثير، وطاف الآفاق) [٥].

---

(١) « السير » ١٦/٣٣٦ ، وانظر: « تذكرة الحفاظ » ٣/٩٦٩ . وفى « السير » من بقية كلام الحاكم فى أبى مسلم هذا أنه (كان يجتهد ألا يظهر لحديث ولا لغيره).

(٢) « تبيين كذب المفترى » ٢٢٨ .

(٣) « تاريخ بغداد » ٥/٤٧٣ ، ونقله عنه باختصار : ابن الجوزى فى « المنتظم » ٧/٢٧٤ .

(٤) انظر : « الإرشاد » ٣/٨٥١ ، و « الأنساب » ١/٤٣٢ ، و « تذكرة الحفاظ » ٣/١٠٩٣ . وانظر أيضًا : «الحاكم النيسابورى » ٣١ وما بعدها .

(٥) « البداية والنهاية » ١١/٣٥٥ .

ولم تكن همة الحاكم العالية، وتواضعه للعلم، وشغفه به، لتقنع بذلك، بل كان كلما رأى فائدة اهتبلها، وما كان يجد عند أحد من أصحاب الحديث، وإن كان من أقرانه أوتلامذته، حديثا ليس عنده إلا سمعه منه وكتبه عنه، وحدث به.

يقول الخليلي: (..حتى روى عمن عاش بعده؛ لسعة علمه) [1].

ويقول الذهبي: (وما زال يسمع حتى سمع من أصحابه) [2].

ويقول السبكي: (وكتب عن غير واحد أصغر سنا وسندا) [3].

* * *

ـ شيوخه:

بلغ شيوخ الحاكم من الكثرة حدّا صعب معه على المؤرخين ـ حتى المتقدمين منهم ـ حصرهم بأسمائهم، أما عددهم فأول من حاول أن يعطى رقما تقريبيا له ـ فيما اطلعت عليه ـ هوالحافظ عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوى (ت٤١٧)، إذ نقل عنه ابن عساكر قوله: (وليس يمكن حصر شيوخه، فإن « معجمه » على شيوخه يقرب من ألفى رجل)[4].

ويبدوا أن هذه الكلمة من أبى حازم العبدوى قد اعتمدت لدى من تكلم بعده عن عدد شيوخ الحاكم، فقد تتابع على ذكرها عدد ممن ترجم له [5]، وحاول بعضهم أن يفصل الكلام عن هؤلاء الشيوخ، كالذهبى وتلميذه السبكى، إذ ذكرا أن شيوخه النيسابوريين يبلغون نحوا من ألف شيخ، وغير النيسابوريين كذلك؛ يقول الذهبى: (وسمع من نحوألفى شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس) [6]، ويقول

---

(١) « الإرشاد » ٣/ ٨٥١ .

(٢) « تذكرة الحفاظ » ٣/ ١٠٣٩ .

(٣) « طبقات الشافعية الكبرى » ٤/ ١٥٧ .

(٤) « تبيين كذب المفترى » ٢٢٨ .

(٥) انظر: « وفيات الأعيان » ٤/ ٢٨٠ ، و « المختصر فى أخبار البشر » ٢/ ١٥١ ، و « السير » ١٦/ ١٦٣ ، و« تذكرة الحفاظ » ٣/ ١٠٣٩ ، والعبر ٣/ ٩١ ، و « مرآة الجنان » ٣/ ١٤ ، و « شذرات الذهب » ٣/ ١٧٧ ، و« روضات الجنات » ٦٨٦ ، والأعلام ٦/ ٢٢٧ .

(٦) « السير » ١٧/ ١٦٣ .

السبكى: (وشيوخه الذين سمع منهم بنيسابور وحدها نحو ألف شيخ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ) [1].

وقد ذكر الحاكم فى « تاريخ نيسابور » شيوخه النيسابوريين الذين رزق السماع منهم، فبلغوا ـ كما فى « مختصره» ـ تسعمائة وأربعة وتسعين شيخا [2].

كما أن الحاكم قد روى فى « المستدرك » عن نحوأربعمائة وستة وأربعين شيخا، من النيسابوريين وغيرهم [3].

ويرجع هذا العدد الكبير من شيوخ الحاكم إلى أمرين سبق الحديث عنهما: الأول: طلبه العلم صغيرا، والآخر: رحلاته التى شملت ربوع العالم الإسلامى المعروفة بالعلم والحديث آنذاك، حتى سمع الكثير وطاف الآفاق، وروى عمن عاش بعده، كما روى عن بعض أقرانه وتلامذته، كما سبق فى المبحث السابق.

وقد ترجمت فى الفصل الثالث من الباب الثانى لأكثر من مائة شيخ من شيوخ الحاكم، معظمهم من المحدثين، ومنهم من غلب عليه ـ إلى جانب رواية الحديث ـ: الفقه، ومنهم: الشافعية والحنابلة والأحناف، أوالأدب، أوالنحو، أوالوعظ، أوالزهد والتصوف، ومعظم هؤلاء الشيوخ كانوا من أهل السنة، ومنهم بعض الشيعة.

وكل هذا يدل لا على كثرة شيوخه فحسب، بل على تنوع علومهم تنوعا شمل العلوم الشرعية واللغوية، وسوف اقتصر ههنا على ترجمة بعض شيوخ الحاكم ممن لم أترجم لهم فى ملحق التراجم؛ منعا للتكرار وزيادة فى الفائدة.

غير أنى أنوه أولا بمشايخه الذين أكثر عنهم فى « المستدرك »، وفى كتاب التفسير منه خاصة [4]، وهم:

ـ الإمام المحدث مسند العصر محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابورى، أبوالعباس الأصم: روى عنه الحاكم فى ١٣٨٩ موضعا فى « المستدرك » منها ١١٥ موضعا فى التفسير.

---

(١) « طبقات الشافعية الكبرى » ٤/١٥٦ .

(٢) انظر : « مختصر تاريخ نيسابور » ٧٥ ــ ١١٣ ، و « الحاكم النيسابورى » ٨٨ .

(٣) هكذا أحصى عددهم الدكتور ميرة فى رسالته : « الحاكم النيسابورى » ٩٤ ــ ١٠٢ ، ومع الجهد الذى بذله فى حصر الحاكم ، وورد الأسماء المختلفة للشيخ الواحد إلى اسم واحد ، فقد فاته بعض أشياء لغير المشهورين، ولاسيما وقد كانت المصادر تعوزه حين كتب رسالته ؛ ولذلك قلت : (عن نحو . .) ، ولم أجزم بالعدد الذى وصل إليه .

(٤) إحصاء مواضع رواية الحاكم عن هؤلاء الشيوخ فى « المستدرك » مأخوذ من إحصاء د . ميرة فى « رسالته » ٩٤ ــ ١٠٢، وإحصاء مواضع الرواية عنهم فى التفسير مأخوذ من ملحق التراجم فى آخر رسالتى للدكتوراه .

ـ الإمام العلامة المحدث أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابورى أبوبكر الصِّبْغى: روى عنه الحاكم فى ٨٤٦ موضعا فى « المستدرك »، منها ٦٠ موضعا فى التفسير.

ـ الإمام الحافظ الثقة شيخ نيسابور على بن حَمْشاذ: روى عنه الحاكم فى ٥٠٦ مواضع فى « المستدرك »، منها ٤٩ موضعا فى التفسير.

ـ الإمام المفيد الرئيس محمد بن أحمد بن بالويه، أبوبكر الجلاب النيسابورى: روى عنه الحاكم فى ٣٨١ موضعا فى « المستدرك »، منها ٢٣ موضعا فى التفسير.

ـ الإمام الزاهد الثقة المأمون محمد بن صالح بن هانئ، أبوجعفر الوراق النيسابورى: روى عنه الحاكم فى ٣٣٦ موضعا فى « المستدرك »، منها ٤٨ موضعا فى المستدرك، منها ٤٨ موضعا فى التفسير.

ـ الإمام الحافظ المتقن الحجة محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو عبدالله الشيبانى النيسابورى، المعروف بابن الأخرم: روى عنه الحاكم فى ٣٢٩ موضعا فى «المستدرك»، منها ٤٩ موضعا فى التفسير.

ـ الإمام المحدث الزاهد القدوة محمد بن عبدالله بن أحمد ، أبو عبدالله الصفار الأصبهانى: روى عنه الحاكم فى ٢٦١ موضعا فى «المستدرك»، منها ٥٧ موضعا فى التفسير.

ـ الإمام الثقة المفسر المحدث الأديب العلامة يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر، أبوزكريا العنبرى النيسابورى: روى عنه الحاكم فى ٢٥٣ موضعا فى « المستدرك »، منها ١٢٣ موضعا فى التفسير.

ـ الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه، أبوبكر البغدادى، صاحب « الغيلانيات »: روى عنه الحاكم فى ٢٠٨ مواضع فى « المستدرك »، منها ٣٥ موضعا فى التفسير.

ويلاحظ أن سبعة من هؤلاء التسعة كلهم نيسابوريون.

وأعود إلى ترجمة بعض مشايخه الآخرين، فأقول:

من مشايخه الذين أخذ عنهم القراءة:

ـ أحمد بن إسماعيل بن جبريل، أبوحامد النيسابورى، الصَّرَّام: كان من كبار المقرئين المجتهدين العباد، صنف كتبًا كثيرة، وروى كتب الفقه والتفسير، وتوفى سنة ٣٣٣ وقد جاوز الثمانين. (١).

---

(١) انظر ترجمته فى: «الأنساب» ٣/ ٥٣٤، و«تاريخ الإسلام» ٩/ ٤٣١، و «غاية النهاية » ١/ ٣٩.

ووفاته المبكرة بالنسبة إلى تاريخ مولد الحاكم، المولود سنة ٣٢١ كما سبق، تشير إلى أن الحاكم أخذ القراءة عنه وعمره دون الثانية عشرة.

ـ أحمد بن العباس بن عبد الله، المعروف بابن الإمام [١].

ـ بكار بن أحمد بن بكار، أبوعيسى البغدادى، يعرف ببكَّارة: مقرئ ضابط، ثقة مشهور، أقرأ ستين سنة، وحدث عن عبد الله بن الإمام أحمد وطبقته، توفى سنة ٣٥٣[٢].

ـ الحسن بن داود بن الحسن بن عون، أبوعلى النَّقَّار الكوفى، القرشى مولاهم: نحوى مقرئ حاذق، أقرأ الناس دهرا، وقرأ عليه جمع من أئمة القراء، وكان ثقة بارعا فى معرفة رواية عاصم، توفى قبل سنة ٣٥٠[٣].

ـ حسان بن محمد، أبوالوليد الفقيه[٤].

ـ الحسن بن الحسين، أبوعلى ابن هريرة، البغدادى: الإمام الجليل القاضى، أحد عظماء الشافعية ورفعائهم، المشهور اسمه ،الطائر فى الآفاق ذكره، وهومن أصحاب الوجوه فى المذهب، وقد انتهت إليه رئاسة المذهب فى حياته، وتوفى سنة ٣٤٥ [٥].

ـ محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان هارون الحنفى ـ نسبة إلى بنى حنيفة ـ العجلى، الصعلوكى، النيسابورى: الأستاذ الإمام، الفقيه، المتكلم، النحوى، المفسر، اللغوى، الصوفى، شيخ خراسان. قال السبكى: (شيخ عصره، وقدوة أهل زمانه، وإمام وقته فى الفقه والنحو والتفسير واللغة والشعر والعروض والكلام والتصوف وغير ذلك من أصناف العلوم) [٦]. وقد أفتى ودرس بنيسابور نيفا وثلاثين سنة، وتوفى سنة ٣٦٩ [٧].

---

(١) له ترجمة فى الفصل الثالث من الباب الثانى.

(٢) انظر ترجمته فى: «تاريخ بغداد» ٧/ ١٣٤، «وتاريخ الإسلام» ١٠/ ٦٥، و«غاية النهاية» ١/ ١٧٧.

(٣) انظر ترجمته فى: «تاريخ الإسلام» ١٠/ ١٦ ــ ١٧ ، و «توضيح المشتبه» ٩/ ١١٧ ــ ١١٨ ، و «غاية النهاية» ١/ ٢١٢.

(٤) له ترجمة فى الفصل الثالث من الباب الثانى.

(٥) انظر ترجمته فى: «تاريخ بغداد» ٧/ ٢٩٨ ، و «السير» ١٥/ ٤٣٠، و «تاريخ الإسلام» ٩/ ٥٤٩، و «طبقات الشافعية الكبرى » ٣/ ٢٥٦.

(٦) «طبقات الشافعية الكبرى» ٣/ ١٦٧ .

(٧) انظر ترجمته فى: «السير» ١٦/ ٢٣٥، و «تاريخ الإسلام» ١٠/ ٢٤٢ ، و «الوافى بالوفيات» ٣/ ١٢٤، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٣/ ١٦٧.